

غزة، سوف يؤول الى ارتفاع حاد في الاستثمارات؛ ويقدر أنه يمكن أن يقيم ٥٠ ألف منزل، تستوعب ما مجموعه ١٥٠ ألف شخص. وفي هذا الصدد، تذهب الدراسة الى تقدير التكلفة السائدة لبناء وحدة سكنية عادية بحدود ١٢ ألف دولار (حسب اسعار ١٩٨٧)؛ وبالتالي، فإن التكاليف الاجمالية لانشاء ٢٥ ألف وحدة سكنية، سوف تبلغ ٣٠٠ مليون دولار.

○ تولى الدراسة أهمية خاصة لما تسميه الاستثمار في البنية الاقتصادية التحتية، من مشاريع مياه وطاقة كهربائية. ولكي تحقق انطلاقة في هذين المجالين، يمكن المبادرة في برنامج لمشاريع المياه من أجل مضاعفة الرقعة الزراعية المروية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من ٢٥ ألف هكتار لكلتا المنطقتين، الى ٥٠ ألف هكتار، مما يولد عقداً أو أكثر من النمو الزراعي بنسبة ثمانية بالمئة سنوياً. ان مثل هذا البرنامج في الضفة الغربية، يمكن ان يؤمن المياه الاضافية للزراعة المروية أساساً؛ ويمكن، أيضاً، توفير ما يصل الى ٥٠ بالمئة من المياه المستخدمة حالياً لاستعمالها في التوسع بزراعة اراض جديدة. وهكذا، فإن النصف الباقي سوف يحتاج، عند ذلك، الى برنامج آبار عميقة مضافة اليه اجراءات التخزين والامدادات. ولهذا يرى واضع الدراسة، بناء على التجربة الاسرائيلية، ان الاستثمارات في أجهزة الري الحديثة وبرنامج الآبار العميقة، تكلف مايقارب الـ ٢٠٠٠ دولار للهكتار الواحد؛ وبالتالي تبلغ كلفة برنامج لمصادر مياه الضفة الغربية (٢٥ ألف هكتار) حوالي ٥٠ مليون دولار. أما في غزة، فإن تطوير مصادر المياه، سوف يعتمد، بصفة رئيسية، وبشكل كلي، على استعمال تقنية تحلية مياه البحر: ان مصنعاً لتحلية مياه البحر، بطاقة ٦٠ مليون غالون في اليوم، يمكن ان يؤمن المياه الكافية لري ٢٥ ألف هكتار اضافية في غزة؛ وهذا سوف يجعل من الممكن - حسب الدراسة - زيادة قيمة الانتاج الزراعي من مئة مليون دولار الى مئتي مليون دولار (حسب اسعار ١٩٧٧) خلال عقد واحد؛ والاستثمار المطلوب من أجل مصنع تحلية مياه البحر الذي سوف يؤمن هذه الزيادة، يتراوح بين ٧٥ مليون دولار الى مئة مليون دولار (حسب اسعار ١٩٧٧). ولكي يتحقق اكتفاء في الطاقة لتلك الاراضي، تشير الدراسة الى ان الاولوية يجب ان تعطى الى الاستثمار في مصنع كبير للطاقة الكهربائية (٣٢٠٠ ميغاواط)، الذي يمكنه ان يخدم ذلك الاكتفاء. واذا ما ربط هذا المصنع الضخم بمصنع تحلية المياه في غزة، فانه يمكن تحقيق توفير اساسي في انتاج المياه وانتاج الطاقة، وذلك كنتيجة لاستعمال الحرارة الضائعة التي يؤمن المصنع المزدوج امكان استخدامها^(١). وتقدر الدراسة تكلفة اقامة مصنع للطاقة، بقدرة ٣٠٠ ميغاواط، بحوالي مئة مليون دولار.

○ ويرى واضع الدراسة ان اقامة الحكم الذاتي الفلسطيني يمكن ان تغير التوقعات وتشجع الاستثمارات الخاصة في الصناعة، من خلال اعادة فتح المصارف الاردنية التي اغلقت بعد حرب العام ١٩٦٧ في الضفة الغربية؛ ويمكن تأمين المعدات الصناعية الاسرائيلية الى الضفة، مما يمكن ان يؤدي الى دعم الصناعة المحلية.

○ وبالنسبة الى المساعدات الخارجية، يرى انها يمكن ان تصل الى ٢٥ مليون دولار سنوياً. واذا ما كانت الظروف العامة مناسبة لاقامة التزام كامل بالنمو المستقبلي للاقتصاد، فان المساعدات الخارجية، اذا ما وظفت بفاعلية، سوف تصل الى حوالي ١٥٠ مليون دولار في السنة.

ينتهي المرء من قراءة هذا السيناريو مرهقاً من ضخامة الارقام، ومن عدد المشاريع المزمع انشاؤها في المستقبل، لتأمين الحاجات الاساسية. والانطباع الذي يخرج القارئ به، انه لا توجد مشكلة «هيمنة اسرائيلية» قائمة بذاتها، انما توجد مشكلة «تنظيمية»، والمال هو الاداة السحرية